رئيس الجمهورية خلال لقائه أعضاء مجالس النواب والشورى والوزراء وقيادات الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني :

العبث بأمن الوطن لايجوز ومايجري في الساحة الوطنية يهم كل أبناء اليمن

إشعال الحرائق غير مفيد وسيكتوي بنارها من أشعلها

صنعاء / سبأ :

التقى فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية أمس وبحضور الإخوة عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية وعلي محمد مجور رئيس مجلس الوزراء وعبدالعزيز عبدالغني رئيس مجلس الشورى وأعضاء هيئتي الرئاسة في مجلسي النواب والشورى، الإخوة أعضاء مجالس الوزراء والنواب والشورى وقيادات الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني، حيث جرى بحث العديد من القضايا والتطورات على الساحة الوطنية .

وتحدث فخامة الأخ الرئيس للإخوة الحضور حيث قال: أنا سعيد بهذا اللقاء التشاوري مع أعضاء مجالس النواب والشورى والوزراء وقادة الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني .

وأضاف: إن هذا اللقاء يأتي بناء على طلب من الإخوة أعضاء مجلس النواب في ضوء المستجدات على الساحة اليمنية فاللقاء تشاوري ويفرض اطلاعكم على إجراءات الحكومة وما يريد مجلس النواب كممثل للشعب أن يطرحه على الحكومة.

وأكد فخامته أن ما يجري في الساحة الوطنية يهم كل أبناء الوطن بمختلف توجهاتهم السياسية سواء في الحزب الحاكم أو في المعارضة، باعتبار الوطن للجميع .

وقال "يجب أن تتسع صدورنا وإن نتقبل الرأي والرأي الآخر، ولكن في إطار الدستور والقانون والإطار والاستقرار، فلا يجوز العبث بأمن الوطن وإيجاد اختلالات أمنية والفهم الخاطئ للتعددية الحزبية والسياسية التي انتهجناها منذ 18 عاماً .

وقال فخامته: سنستمر بهذا النهج مهما كانت الصعوبات وينبغي على كل القوى السياسية إن تتحمل مسئولياتها بمصداقية وجدية .

وأضاف "إشعال الحرائق غير مفيد ،وسيكتوي بنارها من أشعلها، الذي هي المعارضة وسيشعل الحرائق يعتقد إنه سيأتي الى السلطة في يوم ما وسيخرج الحزب الحاكم إلى المعارضة.

وأضاف « إذا كان مشروعك هو التعطيل لكل ما هو ايجابي من امن واستقرار وتنمية فعرض إخراج الحزب الحاكم إلى المعارضة فكذلك هذا الحزب إذا خرج للمعارضة فهو كذلك يستطيع إن يعطل مشروعك، إذا حلل التعددية تعطيل، هل التعددية تخريب . هل التعددية إقلاق الأمن والاستقرار والسكينة العامة، هل التعددية خلق ثقافة الكراهية .

وقال « ما يجري منذ سنة ونصف هي محاولة لتكريس ثقافة الكراهية وهي ثقافة غير مسؤولة وفهم خاطئ للتعددية، يجب إن يكون هناك ثقافة المودة والمحبة والإخاء والوحدة الوطنية والوحدة الوطنية والثقافة المناطقية.

وأضاف فخامة رئيس الجمهورية " لقد تلقينا بصدور رحبة كل ما سمعناه من نقد واتهامات للحكومة بالتقصير، ولم تتخذ أي إجراءات ردع ضد هذه العناصر التي تخلق ثقافة الكراهية في اليمن ».

وقال " إننا نتفهمون كثير، ولكن رغم ما وصلت إليه من الأسآليب الماضية من أعمال تخريب وشغب لا علاقة لها بحرية الصحافة والرأي والرأي الآخر، كان من الواجب علينا إن نتحمل المسؤلية تجاه هذه الأعمال ، خصوصا إن بعض الشباب ضحية عملت على تكريس ثقافة الكراهية والمناطقية ، حيث بدأت الحرائق تشتعل في الحيلين وفي كرش وفي طور الباحة وفي الوهط ،وهذه ثقافة غير مسؤولة ولا مقبولة وشعبنا يدينها ، ونقول لرأكبي المعروفة انتم تركبون الموجة ولا تدرون إلى أين ستأخذكم .

وقال فخامة الأخ الرئيس " إننا نتمنى تربيون الحكومة ، ولا نشيء واننا لها من خلال صناديق الاقتراع ، من خلال نشر ثقافة المودة والمحبة والإخاء داخل الشعب اليمني لا ثقافة الكراهية، ولم يتبق سوى إجراء انتخابات برلمانية تأتي بسلطة تشريعية جديدة ، فمن له مظالم ومطالب او حقوق لدى السلطة التنفيذية عليه إن يذهب إلى مجلس النواب الذي هو ممثل الأمة ومنتخب ليشرع للحكومة إلى تقنين هذه الحكم . مؤكدا إن مسئولية السلطة التنفيذية هي تنفيذ قوانين تشريعية يقرها مجلس النواب إذ ان القيادة السياسية المتمثلة في فخامة الأخ رئيس الجمهورية .

وأضاف " أنا من له حق أو مطلب فعليه إن يذهب إلى البرلمان بدلا من المسيرات و إحراق الإطارات في الشوارع و تنفيذ ثقافة الكراهية عبر الصحافة والإعلام بغير القنوات الفضائية ، في حين إن مجلس النواب يضم ممثلين لكافة المحافظات جاؤا حتى طريق صناديق الاقتراع من خلال إنتخابات برلمانية نزيهة شهد لها العالم مثلما مثل الانتخابات المحلية والرئاسية.

وأعرب فخامة الأخ رئيس الجمهورية عن الأسف لبعض الأحداث خلال الوطن بتقرير مما الانجاز في الوقت الذي يشهد به الآخرون.

وقال "لماذا تقزمون أنفسكم وتضرون بالوطن في حين إن من حق الجميع بتقرير بعض الأمور وأنا أرجو أن يتم الأمر فالوطن أصبحت له سمعة طيبة وانت تحاول أن تقزم الشعب".. واصفا مثل هذه الممارسات بأنها تفاهة غير مسئولة ومقاسة بلدية .

وأضاف " مجلس النواب هو السلطة التشريعية ومن حق أي مواطن سواء كان في صعدة أو صنعاء أو حجة أو شبوة أو حضرموت، التوجه إلى مجلس النواب وتقديم مظالمه ومطالبه التنموية ، باعتبار إن مجلس النواب هو المعني بإصدار التشريعات والتوصيات والقرارات المواتية للحكومة

مايجري منذ سنة ونصف هي محاولة لتكريس ثقافة الكراهية والمناطقية وهذا فهم خاطئ للتعددية

من له حق أو مطلب عليه الذهاب إلى البرلمان بدلاً من المسيرات وإحراق الإطارات

ندعو إلى الحوار بدلاً من العنف والشغب

نأسف لقيام البعض داخل الوطن بتقزيم انجازاتنا ا لتي يشيد بها الآخرون

بالتنفيذ.

وأكد رئيس الجمهورية إن القرار الذي اتخذه مجلس الدفاع الوطني في اجتماعه أمس بانتخاب المحافظين كخطوة أولى يليها انتخاب مدراء المديريات ليس قرارا ارتجاليا وإنما تنفيذا لما تضمنه البرامج الانتخابي الرئاسي والذي أكدنا من خلاله العمل على نقل السلطة من المركزية إلى اللامركزية .

وقال "نحن مصممون على ذلك ونطلب من الإخوة في مجلس النواب السلطة التشريعية) تعديل المواد القانونية بما يسمح للسلطة التنفيذية بإجراء انتخاب المحافظين يوم 27 من ابريل الجاري .

واعتبر الدعوة لانتخاب المحافظين رد فعل بعض الأصوات المتبرمة من المحافظين في هذه المحافظة أو تلك بحجة ان هذا المحافظ ليس عنده مسئولية المسؤولية وليس الرجل المناسب في المكان المناسب، ومثل هذا الحديث يدور في مجلس النواب، ويقول أصحابه عينتم لنا محافظ غير كفء، وموازنات بعض السلطات المحلية عادت إلى الخزينة العامة لأنهم لم يستطيعوا استيعابها، لكل ذلك دعونا إلى أن ننتخب المحافظين وما المانع من ذلك وقد سبق لنا انتخاب مجلس نواب ولم يحدث إي شيء، فدعونا ننتخب مدراء المديريات مثلما انتخبنا مجلس النواب، وننتخب مجلس الشورى، مع كامل انتخابات تخدم مسؤولياتها الموظف.

وقال فخامته " بذلك نجد عن كاهل السلطة التنفيذية أو الرئاسة الأقاويل المثيرمة والمدعية بأن هذا المحافظ المعين اوذاك فاسد وغير صالح.

وأضاف " نترك الأمر للناخب لانتخاب المحافظ بعيدا عن أي فهم خاطئ، ومن يرى في نفسه الكفاءة واللقة بالحصول على الأصوات الكافية عليه ترشيح نفسه، سواء كان المرشح من المحافظة أو من خارج المحافظة - المهم إنه مواطن يمني - وذلك من خلال انتخابات حرة ومباشرة عبر صناديق الاقتراع . لافتا إلى إنه كمرحلة انتقالية ستكون هناك هيئة انتخابية مؤقتة لانتخاب المحافظين حتى يتم إجراء التعديلات الدستورية وتعديل قانون السلطة المحلية وتنظيم الانتخابات المحلية للمحافظة والمديريات كاملة إلى إن يتم تعديل الدستور ويتم تعديل القوانين ثم تأتي الانتخابات المباشرة من الشعب.

وقال فخامته "هذه الخطوات هي ما تضمنها برنامجي الانتخابي الذي نلت بموجبه ثقة الشعب في الانتخابات الرئاسية في العشرين من سبتمبر 2006، وعلينا تنفيذه، يعني النظر عن بعض الأصوات النشاز الهادفة إلى عرقلة تنفيذ البرنامج بغرض تهيئة الفرصة لدخول الانتخابات القادمة ويبقون ادعاءات بإن البرنامج الرئاسي لم ينفذ ، وهذه من ضمن الكروت التي يلعبون بها. مشيرا إلى ان عرقلة البرنامج الرئاسي والسلطة المحلية يهدف إلى إيقاف عملية التنمية وما تتضمنه من خدمات، وإلى أن الوطن تفسه إثارة الوجود الانتخابية الكادية ، وهذا هو برنامج المعارضة .

وتساءل " كيف يمكن إجراء انتخابات في ظل مشاكل الحيلين والتقوه بالغطاط متافقية غير مسؤولة وغير وطنية، تغذي ثقافة الكراهية معربا عن أمله في إن يعي إبناء الشعب اليمني خطورة هذه الثقافة ومحاربتها بكل الوسائل، وقال إنها سياسة مخطط لها وهي سياسة فاشلة وقد جربوها في الفترة 1993-1994م وبدأوها بعد الحزب الاشتراكي الذي كان شريكا في الوحدة حيث وجهوا دعايات بأن قيادة الاشتراكي مستهدفون في العاصمة بحجة إنهم غير مرغوب بهم وبدأوا يستهدفونهم على هذا الأساس.

وأضاف الأخ الرئيس " قد تحصل أخطاء في بعض المناطق في أيمن في الحيلين في طور الباحة أو في صنعاء أو ذمار بعد المسلطة ، بل أقصى نفسه الفانون ويجب أن تتحمل السلطة التنفيذية ممثلة بالحكومة المسئولية واتخذ إجراءات عديدة ضد كل من يروج لثقافة الكراهية بين فئات الشعب فنحن أمة واحدة .

وتابع قائلا " هذه الأحداث حصلت في الآونة الأخيرة بينما كانت علاقة الناس في السنوات السابقة من أروع مايمكن ولامشاكل وقالوا مزيدا من الديمقراطية، وعندما نقول لهم هذه صحافة تشطيرية الأخوة هذا فهم للحريات وللرأي والرأي الآخر بأخي هذه ثقافة كراهية ثقافة تشطيرية يتحمل مسئولية الوطن الواحد ثقافة المسؤولية لكن إن الحكومة تتحمل كافة المسؤولية في تنفيذ التشريعات وحماية الوحدة الوطنية .

وخاطب أعضاء مجلسي النواب والشورى قائلا:" أنتم مسؤولون في قراكم وفي مدنكم عن حماية الوحدة الوطنية وستنزلون إلى كل دائرة لأجل من أجل حمايتها في نظرهم عملاء.. متسائلا أي منطق هذا ، فهذا عمل غير ديمقراطي وغير مسؤول .

وأضاف" أيعتبر هذا هذا مناضلا أو قائد ثورة ، بالرغم من إنه استلم ملايين الدولارات ليعلن الانفصال. لم يقصد أحد من السلطة ، بل أقصى نفسه عندما أعلن أزمة وحربا وانفصالا في 94م ، ومن ثم جاءت قيادات وطنية من أبناء هذا الوطن من شبوة ومن أبين ومن حضرموت ومن المهرة ومن لحج ومن الضالع، فهل أنتم أوصياء على أبناء الشعب.

وقال الأخ الرئيس " من 47 عاما على ثورة سبتمبر التي ناضل شعبنا من أجل انتصارها وإزاحة الإمامة وانتهى التشطير منذ 18 عاما وجئنا إلى الوحدة ، وجاءت قيادات وخرجت قيادات وستخرج قيادات، فأنت الذي أقصيت نفسك بنفسك ، صحيح إنك كنت شريكا في الوحدة ولكنك أعلنت الأنفصال وخسرت الوطن 11 مليار دولار و 6 آلاف شهيد .

ولفت إلى إن الغرض من هذا اللقاء التشاوري هو التشاور مع هذه النخبة ومع هذه القيادات لتحمل مسئولياتها في الميدان، فالوحدة ملك لكل الشعب، وإذا كان هناك أخطاء فلنلجأ للبرلمان وهو سيشرع وبأمر الحكومة بإنهاء الظلم في أي محافظة من المحافظات ،وبوجه كذلك الحكومة بالعمل فيما يخص التنمية وتوفير المصروفات لها سواء في أبين أوفي حضرموت أو غيرها

وقال " هذه مسؤولية البرلمان ، ولا احد وصي على الوطن". مشيرا إلى هذه دعوات باطلة وغير مسئولة ، فالوطن توحد والوطن سيستمر موحدا مهما كان الثمن .

وأضاف رئيس الجمهورية " لا داعي للنزاعاع فالأمن والأمان موجود ، ونحن قررنا تجنيد 12 الف مواطن لأمتصاص الشباب العاطل للالتحاق في الجيش والشرطة من خلال مكاتب التجنيد ، ومع ذلك فاقعلوا مظاهرات إن شئتم مبررة، ذلك إن هناك شروطا تحدد التجنيد يجب أن تنطبق على المقبول في الخدمة.

وقال " اذا كنا قد قبلنا 80 ألف من 400 متقدم فهل يجوز للباقين القيام بأعمال تخريب وهي الدكاكين، هل تلغى شروط القبول في الخدمة وتجنيد من ليسوا أكفاء" وتابع " هذا ما أحببت التنويه به مع الأخوة في مجالس النواب والشورى والوزراء وقادة الأحزاب وأبناء الوطن بشكل عام في كل بيت وكل قرية ، فالتنمية والأمن والأمان والإصلاح مسؤوليتنا جميعا، وبها تدور عجلة التنمية. وليس بالفوضى أوفي ظل قلق ومظاهرات ومسيرات واعتصامات ، فالبناء والاستثمار يحتاج إلى الأمن والأمان .

وقال " لنا في حضرموت مثال على ذلك حيث دارت فيها خلال الفترة الماضية عجلة التنمية بشكل أفضل من أي محافظة أخرى ، لا شيء وانما لأنها هادئة وهو ما يجب إن يسود في المحافظات الجنوبية والشرقية الأخرى.

وتساءل " كيف يمكن إجراء السطو على الدكاكين والمحلات والتقوه بالغطاط متافقية غير مسؤولة وغير وطنية، تغذي ثقافة الكراهية معربا عن أمله في إن يعي إبناء الشعب اليمني خطورة هذه الثقافة ومحاربتها بكل الوسائل، وقال إنها سياسة مخطط لها وهي سياسة فاشلة وقد جربوها في الفترة 1993-1994م وبدأوها بعد الحزب الاشتراكي الذي كان شريكا في الوحدة حيث وجهوا دعايات بأن قيادة الاشتراكي مستهدفون في العاصمة بحجة إنهم غير مرغوب بهم وبدأوا يستهدفونهم على هذا الأساس.

وأضاف الأخ الرئيس" قد تحصل أخطاء في بعض المناطق في أيمن في الحيلين في طور الباحة أو في صنعاء أو ذمار بعد المسلطة ، بل أقصى نفسه القانون ويجب أن تتحمل السلطة التنفيذية ممثلة بالحكومة المسئولية واتخذ إجراءات عديدة ضد كل من يروج لثقافة الكراهية بين فئات الشعب فنحن أمة واحدة .

وتابع قائلا" هذه الأحداث حصلت في الآونة الأخيرة بينما كانت علاقة الناس في السنوات السابقة من أروع مايمكن ولامشاكل وقالوا مزيدا من الديمقراطية، وعندما نقول لهم هذه صحافة تشطيرية الأخوة هذا فهم للحريات وللرأي والرأي الآخر بأخي هذه ثقافة كراهية ثقافة تشطيرية يتحمل مسئولية الوطن الواحد ثقافة المسؤولية لكن إن الحكومة تتحمل كافة المسؤولية في تنفيذ التشريعات وحماية الوحدة الوطنية .

وخاطب أعضاء مجلسي النواب والشورى قائلا:" أنتم مسؤولون في قراكم وفي مدنكم عن حماية الوحدة الوطنية وستنزلون إلى كل دائرة لأجل

انتخاب المحافظين سيكون رداً على بعض الأصوات المتبرمة

عرقلة تنفيذ البرنامج الرئاسي والسلطة المحلية يهدف إلى إيقاف عملية التنمية

الذين يعبثون في المحافظات الجنوبية والشرقية يعتقدون إنهم أوصياء عليها في حين إنهم ليسوا شرعيين

لا أحد وصي على الوطن .. الوطن توحد وسيستمر موحداً مهما كان الثمن

على الحكومة أن تتحمل كافة المسؤولية في تنفيذ التشريعات وحماية الوحدة الوطنية

رئيس الوزراء في تقرير الحكومة :

الحكومة تعمل حاليا على تنفيذ ماخلصت إليه لجنة دراسة ومعالجة مشاكل الأراضي

المسيرات والاعتصامات وأعمال التخريب عكست النوايا المبيتة لزعزعة الأمن والاستقرار وعرقلة التنمية

الإعلام ساهم في نشر صورة سلبية لاتمثل المجتمع اليمني

سيتم طلب رفع الحصانة عن نواب متورطين في الأعمال التخريبية

الأجهزة الأمنية استطاعت تجاوز الصعوبات وقدمت الشهداء لضبط العناصر التخريبية

والتخريب والقيام بأعمال الاعتداء على الأطفال والنساء كما حدث في منطقة كرش ومديرية الضالع وما نجم عنها من إصابة رئيس فرع التجمع اليمني للإصلاح بمحافظة الضالع وكذا إصابة بعض أعضاء مجلس النواب.. مشيراً إلى خطورة هذه الاعتداءات التي تتم على أساس النظرة التشطيرية لبعض مرضى النفوس والحاقدين على الوحدة اليمنية .. موضحاً قيام مجموعة من العناصر التخريبية وبتوجيهات من قيادات التخريب الانفصالية في الخارج والداخل ابتداءً من يوم 30 مارس 2008م وحتى 9أبريل الجاري 2008م بعض أعمال الشغب والتخريب في عدد من المحافظات طالت الممتلكات العامة والخاصة والإصابات في صفوف المواطنين ورجال الشرطة وذلك بقصد زعزعة الأمن والاستقرار والتأثير على الرأي العام وبث الشائعات الرائفة مستغلة ظروف الغلاء العالمي الذي تعيشه دول العالم ومنها بلادنا للنيل من وحدة الوطن وتنفيذ خطط شرذمة الانفصال في الخارج.

وقال الدكتور مجور : لقد قامت تلك العناصر التخريبية في بعض محافظات الجمهورية بالأعمال التخريبية .

إطلاق النار على الجنود كما حدث في مدينة الضالع ومديرية الحبيلين ورمي قنابل على أطقم الأمن.

- الاعتداء على المواطنين بحسب البطاقة الشخصية وقطع الطريق العام وإحراق الإطارات.

- الاعتداء على المسافرين وعلى السيارات وتفتيشها بحسب هوية الانتماء لبعض المحافظات.

- نهب مقرات السلطة المحلية والمحاكم والنيابات.

- نهب وإحراق مبنى فرع المؤتمر الشعبي العام بمحافظة لحج ومقر المجلس المحلي ومبنى الوحدة الحسابية ومبنى مكتب الضرائب في مديرية طور الباحة وإتلاف الوثائق.

- إغلاق السكينة العامة وإتلاف ونهب الممتلكات العامة والخاصة والمحلات التجارية وبيع بضائعها في أماكن أخرى.

- المساس بالوحدة الوطنية والثوابت الوطنية والدستور من خلال ترديد شعارات معادية للوحدة تثير الفتنة والتفرقة والعدائية بين أبناء الوطن الواحد.

- التجمعات والمظاهرات غير القانونية.

- الاعتداء على المواطنين الأبرياء وإصابتهم إصابة مباشرة.

وأضاف الأخ رئيس الوزراء: إن تلك الأعمال تشكل خروجاً على الثوابت الوطنية والدستور والقوانين النافذة وتشكل جرائم مستقلة طبقاً لقانون العقوبات وينبغي تقديم مرتكبيها للمحاكمة لينالوا جزاءهم العادل طبقاً للقانون.

واستعرض الخسائر الناجمة عن تلك الأعمال وذلك عل النحو التالي :

الخسائر البشرية والمادية: - 22 جريحاً من ضباط وأفراد الأمن .

- تدمير عدد من سيارات الشرطة والأطقم وسيارة دفاع مدني.

- إتلاف عدد من سيارات المواطنين جاري العمل على حصرها.

- نهب 75 محلاً تجارياً.

- نهب وإحراق مكاتب السلطة المحلية والسلطة القضائية ومكاتب حكومية.

نهب محلات 41 شخصاً في ردفان على أسس مناطقية وشطرية.

منوهاً إلى إنه وانطلاقاً من المسئولية الدستورية والقانونية التي تقع على عاتق الحكومة في الحفاظ على أمن وسلامة المجتمع اليمني فقد اضطرت الأجهزة الأمنية بالتنسيق مع النيابة المختصة إلى القيام بإعتقال العناصر التي خططت ودفعت للقيام بأعمال الشغب، وكذا العناصر التي قامت بتلك الأعمال التخريبية الخارجة عن القانون.

لافتاً إلى إنه يتم متابعة ورصد العناصر الفارة وجمع المعلومات عنها، وتم استصدار أوامر ضبط قهرية وتقديمهم للعدالة لينالوا جزاءهم العادل بحسب القانون، مبينا إنه تم ضبط 283 شخصاً من مثيري الشغب وجرى الإفراج عن 161 شخصاً وتبقى 122 شخصاً لدى الجهات المعنية.

وقال: لقد وجهت الحكومة السلطة المحلية بالمحافظات بعقد اجتماعات يومية للوقوف على الوضع الأمني فيها لمناقشة تداعيات تلك الأعمال ووضع المعالجات المناسبة لاحتواء الموقف واتخاذ جملة من الإجراءات تمثلت فيما يلي: - حصر العناصر الرئيسية المتورطة في أعمال الشغب والتخريب وتحديد أماكن تواجدها وتم استصدار أوامر ضبط قهرية.

- إعداد خطة للبحث وجمع المعلومات اللازمة عن العناصر المتورطة في تلك الجرائم ومتابعة ضبطهم.

- تعزيز الإجراءات الأمنية في مختلف المحافظات وبما يكفل تحقيق السيطرة الأمنية فيها.

-إزالة آثار الإطارات والأحجار من الشوارع وفتح الطرق العامة.

- تشكيل لجان من السلطة المحلية لحصر أعمال التخريب والشغب التي حدثت وأخذ أقوال أصحاب المحلات المتضررة وجمع ملفات ومحاضر جمع استدلالات لكل واقعة واستكمال الإجراءات اللازمة لإحالتها للنيابة.

وتناول رئيس الوزراء الآثار السلبية لأعمال الشغب والتخريب على الاقتصاد الوطني والسكينة العامة للمجتمع، وقال: وبعد نجاح الجمهورية في ترجمة البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ رئيس الجمهورية إلى خطط وبرامج وفي ضوء نجاح مؤتمر المانحين في لندن المنعقد بتاريخ 17 نوفمبر 2006م ونجاح مؤتمر الاستثمار المنعقد في صنعاء بتاريخ 22 ابريل 2007م بدأت حركة الاستثمار في اليمن تنطلق إلى الأمام.

واعتبر إن تلك المسيرات والمظاهرات والاعتصامات وما صاحبها من أعمال التخريب والشغب والاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة وقطع وتخطيط تخريبي بالمشاريع الاستثمارية والاعتداء عليها كما حدث أمام مصنع الاسمنت باتيس في أبين ومصنع الاسمنت في عمران ومشروع الغروس في عدن ومشروع بلحاف في شبوة، والقيام بالنهب للمحلات التجارية خلال الفترة30 مارس - 9 أبريل الجاري، وغيرها من المشاريع الاستثمارية التي وجهت قوى التخريب عناصرها إليها لتعطيلها إنما تعكس النوايا المبيتة لزعزعة الأمن والاستقرار والتأثير على الاستثمار وأعمال التنمية في اليمن لعرقلة عملية التنمية وخلق بيئة طاردة للاستثمار.

وأكد إن واستنادا الى معطيات التقارير السنوية للاستثمار في العالم فإن صافي تدفق الاستثمار في اليمن كان منذ مطلع التسعينات دوما سالبا ما بين (200 - 250) مليون دولار في المتوسط سنويا وهو ما يعني إن حجم ما يخرج من رؤوس أموال يفوق ما يدخل إليها .

وأشار إلى إنه مع بداية عام 2007م وخاصة بعد انعقاد مؤتمر المانحين ومؤتمر الاستثمار في ابريل من نفس العام حصل تحول ملحوظ في صافي تدفق الاستثمار بحيث أنقلب هذا المؤشر من سالب إلى موجب وهو الأمر الذي أنعكس على متوسط معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض معدل الفقر.

وأوضح رئيس الوزراء إنه واستنادا إلى المعطيات والبيانات الرسمية (الجهاز المركزي للإحصاء ووزارة المالية) فقد بلغ معدل نمو الاستثمار (21 22 بالمائة) عام 2007م، مقارنة بـ(4 3 بالمائة) فقط عام 2006م .. الأمر الذي ساهم في ارتفاع نسبة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي من (4.16 بالمائة) عام 2006م إلى (8 بالمائة) عام 2007م .. مؤكداً إن ذلك يعتبر دليلاً مهماً على تحسن اتجاه الاستثمار في اليمن.

وقال: إن ارتفاع معدل الاستثمار أدى إلى زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من (3 2 بالمائة) عام 2005م، وقد أنعكس هذا النمو في الناتج المحلي - الإقتصادي غير النفطي ارتفاعا ملحوظا من (7 4 بالمائة) عام 2006م إلى (أكثر 5 بالمائة) عام 2007م، وقد أنعكس هذا النمو في الناتج المحلي - وفيما يتعلق بأساءة تلك الأعمال للدستور والوحدة الوطنية، أوضح الدكتور مجور إن الشعارات التي أطلقتها الجماعات التخريبية قد خلقت جواً نفسياً مشحوناً بالكراهية والحقد بين أبناء الوطن الواحد.

وقال « وهما هذا اللقاء التشاوري المبارك الذي يجمع بين السلطة التشريعة والسلطة التنفيذية إلا دليل على الحرص التام على مصلحة الوطن والتكاتف بين سلطات الدولة من كل أمر هام يخدم مصلحة شعبنا ووطننا وامتنا» .

وأضاف نائب رئيس مجلس النواب « إن بلادنا تمر اليوم بظروف صعبة وتحديات كبيرة توجب على جميع القوى الوطنية الوقوف أمامها بكل جدية وحزم وبالمطالبة الشجيعة من مطالق المصلحة الوطنية العليا من أجل الصمود في مسيرة البناء وتحقيق طموحات شعبنا في الأمن والاستقرار والحرية الذي هو الأساس الخطر الحقيقي الذي يهدد النسيج الاجتماعي لأبناء شعبنا ويمزق الوحدة الوطنية ويوجد البيئة الملائمة للتخريب وبلبلة الأوضاع وكل الدعوات غير سليمة للمشاركة الصحيفة .

وأكد الشدادي إن مجلس النواب، وهو المؤسسة التشريعية والرقابية في البلاد يلعب دورا بارزا في تعزيز الوحدة الوطنية وترسيخ مبدأ سيادة القانون من خلال دوره الرقابي على أعمال الحكومة وأجهزتها التنفيذية ومحاسبتها فيما يتعلق بالمسئولية الدستورية، الأمر الذي يحد كثيرا من أوجه الفساد المدمر للاقتصاد الوطني ويوفر الامكانيات اللازمة لتصحيح الكثير من الاختلالات القائمة مؤكدا مساندة مجلس النواب ودعمه لكل هجهد .

أهلا شعبنا اليمني الذي ضحى من أجل الوحدة والتنمية والاستقرار بأفضل أبنائه يحتم على الحكومة القيام بمسؤوليتها وقد بدء ذلك فعلا من خلال اتخاذ الإجراءات الكفيلة باسيطرة على الأوضاع الأمنية بكل أقتدار من قبل الأجهزة الأمنية وبمساعدة إخوانهم في القوات المسلحة .

موكدا أن الأجهزة المختصة استطاعت تجاوز تلك الصعوبات وقدمت في سبيل ذلك شهداء وجرحى، وتم ضبط تلك العناصر التخريبية وقيادتهم وبالتنسيق مع النيابة العامة يتم استكمال التحقيقات مع تلك العناصر، وإحالتها إلى النيابة.. كما يتم متابعة العناصر الفارة من هذه الحالة في حين سيتم طلب رفع الحصانة عن أعضاء مجلس النواب المتورطين في الأعمال التخريبية الذين يقومون بقيادتها وتوجيهها تمهيدا لتقديمهم للعدالة.

فيما ألقى الأخ محمد علي الشادي نائب رئيس مجلس النواب كلمة قال فيها : بالأصالة عن نفسي ونيابة عن إخواني أعضاء مجلس النواب وهيئة رئاسة مجلس النواب أود أن أعرب عن الشكر والتقدير لفخامة الأخ رئيس الجمهورية الذي فتح قلبه وصدره للجميع لمناقشة قضايانا الوطنية وهمومنا التنموية من أجل الخروج بالرؤى والحلول التي تحقق أمن الأوطان والسلام لهذا الوطن المعطاء .

وقال « يعد اللقاء التشاوري المبارك الذي يجمع بين السلطة التشريعة والسلطة التنفيذية إلا دليل على الحرص التام على مصلحة شعبنا ووطننا والتكاتف بين سلطات الدولة من كل أمر هام يخدم مصلحة شعبنا ووطننا وامتنا» .

وأضاف نائب رئيس مجلس النواب « إن بلادنا تمر اليوم بظروف صعبة وتحديات كبيرة توجب على جميع القوى الوطنية الوقوف أمامها بكل جدية وحزم وبالمطالبة الشجيعة من مطالق المصلحة الوطنية العليا من أجل الصمود في مسيرة البناء وتحقيق طموحات شعبنا في الأمن والاستقرار والحرية الذي هو الأساس الخطر الحقيقي الذي يهدد النسيج الاجتماعي لأبناء شعبنا ويمزق الوحدة الوطنية ويوجد البيئة الملائمة للتخريب وبلبلة الأوضاع وكل الدعوات غير سليمة للمشاركة الصحيفة .

وأكد الشدادي إن مجلس النواب، وهو المؤسسة التشريعية والرقابية في البلاد يلعب دورا بارزا في تعزيز الوحدة الوطنية وترسيخ مبدأ سيادة القانون من خلال دوره الرقابي على أعمال الحكومة وأجهزتها التنفيذية ومحاسبتها فيما يتعلق بالمسئولية الدستورية، الأمر الذي يحد كثيرا من أوجه الفساد المدمر للاقتصاد الوطني ويوفر الامكانيات اللازمة لتصحيح الكثير من الاختلالات القائمة مؤكدا مساندة مجلس النواب ودعمه لكل هجهد .

وقد تحدث خلال اللقاء التشاوري عدد من الأخوة المشاركين حيث أشاروا إلى إن هذا اللقاء يعبر عن الاستشعار العالي بالمسؤولية الوطنية من اجل تدارس كافة القضايا والتطورات التي تهم الوطن في ا لظروف الراهنة والمستقبلية.

وأكدوا إن هذا اللقاء يعكس بالفعل حرص الدفاع الوطني في اجتماعه يوم أمس والخاص باتخاذ الإجراءات القانونية الكفيلة بانتخاب المحافظين عن طريق أعضاء المجالس المحلية في المحافظات والمديريات وكخطوة أولى تليها خطوة انتخاب مديري المديريات في الوحدات الإدارية بالجمهورية.. مشيرين إلى هذه الخطوة المباركة تأتي في إطار تجسيد الانتقال الفعلي نحو تطبيق الحكم المحلي الواسع الصلاحيات وبما يوسع من نطاق المشاركة الشعبية في إدارة الشأن المحلي وترجمة أهداف التنمية .. ونوهوا بأنها خطوة حضيرة يباركها الجميع لأنها تأتي تلبية لتطلعات أبناء الشعب، وتعبر عن الوفاء من فخامة الأخ الرئيس بالوعد الذي وعد به والتنمية وتضمنه برنامجه الانتخابي.

وأشار الشدادي إلى إن ما يجري اليوم سواء في صعدة أو في الضالع أوغيرها من المحافظات إنها هو محاولة لتأزيم الأمور وتصعيد خطير لا يخدم المصلحة الوطنية الأمر الذي يحتم على الجميع الوقوف بمسؤولية ومراجعة الحسابات بعيدا عن الممكنات والمكايدات التي لن تخدم إلا أعداء الوطن المتربصين به الدوائر.

وأكد أن كل نغمة ونبرة تريد العودة بالوطن إلى ما قبل 22 مايو عام 1990 فإن مجلس النواب وكل أبناء الشعب اليمني سيقفون ضدها فالوحدة خط أحمر لا يقبل المساومة أو المزايدة .

وقال سنضحي بأرواحنا من اجل الوحدة لأنها بالنسبة لنا دين نتعبد الله بالمحافظة عليها فهي ليست مكانا لحرب ولا لجماعة ولا لفئة معينة بل هي ملك لكل أبناء الشعب اليمني البطل الذي ضحى من اجلها كثيرا وذاق في ظل التمزق صنوف القهر والإذلال والظلم.

ودعا في ختام كلمته الحكومة إلى الإسراع في معالجة الأوضاع المعيشية الصعبة للمواطنين سيقول بكل شرف وضرب كل بؤر الفساد التي تنخر في جسد الوطن، ووفاءة مجلس النواب بالتقارير عن كل التراتهاتها أمام نواب الشعب وكذا الصعوبات التي تقف حائلة دون تنفيذ تلك الالتزامات وضرورة اعتماد مبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب وفقا لمعيار الكفاءة والمؤهل بعيدا عن المجاملات والمحسوبيات.

وأعتبر إن ذلك سيكون كفيلا بمعالجة الكثير من الإشكالات والصعوبات القائمة موكدا مساندة مجلس النواب ودعمه لكل هجهد .

وقد تحدث خلال اللقاء التشاوري عدد من الأخوة المشاركين حيث أشاروا إلى إن هذا اللقاء يعبر عن الاستشعار العالي بالمسؤولية الوطنية من اجل تدارس كافة القضايا والتطورات التي تهم الوطن في ا لظروف الراهنة والمستقبلية.

وتابع قائلا: إن مجلس النواب يعكس بالفعل دور كل القضايا المطروحة على المجلس وأن نعمل على ترتيبها وفقا للأولويات التي تخدم الحالات العاجلة للوطن وتسهم في التسريع بوتيرة العمل وتعزيز التنمية والاستقرار بما يلبي كل طموحات وآمالنا المشروعة.

واستطرد بقوله: «إن المجلس وهو يراقب تطورات الأحداث التي تجري في الساحة الوطنية ليعبر عن أسفه لما تقوم به بعض الجهات غير المسئولة من توتير للأجواء وإغلاق للسكينة العامة ونقض للعهود رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها القيادة السياسية لمعالجة الأوضاع من منطلق الحرص على كل المكتسبات الوطنية وتوحيد طاقات الجميع نحو المساهمة في البناء والتنمية.

وأشار الشدادي إلى إن ما يجري اليوم سواء في صعدة أو في الضالع أوغيرها من المحافظات إنها هو محاولة لتأزيم الأمور وتصعيد خطير لا يخدم المصلحة الوطنية الأمر الذي يحتم على الجميع الوقوف بمسؤولية ومراجعة الحسابات بعيدا عن الممكنات والمكايدات التي لن ت